



Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



The possibility of adopting a centralized electronic invoice system and its impact in determining the tax base: An analytical study of the opinions of a sample of academics, professionals and employees of income tax departments - Kurdistan Region of Iraq - Erbil city)

Hewa Mahmood Hasan*, Mohammed Abdulaziz Mohsen, Nakhshin Jamal Mohammed

College of Administration and Economic/Salahaddin University-Erbil

Keywords:

Centralized electronic invoice systems,
tax base, income tax.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 27 May. 2024

Accepted 26 Jun. 2024

Available online 30 Sep. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Hewa Mahmood Hasan

College of Administration and
Economic/Salahaddin University-Erbil



Abstract: This research aims to demonstrate the extent to which tax departments (income tax) can adopt the central electronic invoice system as one of the modern technological systems that can be used by the tax authority in order to reach a fair tax base for taxpayers. To achieve the research objective, an electronic questionnaire was distributed to a sample of (104) individuals from accounting academics in universities and institutes in Erbil city and professionals and employees of income tax departments. The results were analyzed using the statistical program (SPSS). The research reached several conclusions, including that the central electronic invoice system is an effective tool to enhance transparency and efficiency in the tax system despite potential challenges. In addition, adopting this system will lead to improving the determination of the tax base, reducing tax evasion and stimulating the formal economy. Success in this field requires close cooperation between the government and companies to provide the appropriate technical and legal environment. There is a possibility for tax departments to adopt the electronic invoice system and work on it to develop the process of determining the tax base for taxpayers. The study recommended the necessity of spreading the culture of voluntary commitment to join the electronic invoice system and including the electronic invoice and other accounting programs in the curricula of accounting departments in colleges and institutes and conducting training courses and seminars for the tax community and technical workers on dealing with the electronic invoice system in tax departments.

امكانية تبني منظومة الفاتورة الالكترونية المركزية وانعكاسها في تحديد الوعاء الضريبي: دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين، المهنيين وموظفي دوائر ضريبة الدخل - إقليم كردستان العراق - مدينة اربيل

نخشين جمال محمد

محمد عبد العزيز محسن

هيويا محمود حسن

كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة صلاح الدين

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى بيان مدى امكانية الدوائر الضريبية (ضريبة الدخل) في تبني نظام الفاتورة الالكترونية المركزية كأحد أنظمة التكنولوجيا الحديثة التي يمكن استخدامها من قبل السلطة الضريبية بهدف الوصول إلى وعاء الضريبي عادل للمكلفين، ولتحقيق هدف البحث تم توزيع استمارة استبيان الكتروني على عينة بلغت عددها (104) فرداً من أكاديميي المحاسبة في الجامعات والمعاهد في مدينة اربيل والمهنيين وموظفي دوائر ضريبة الدخل، وتم تحليل نتائجها بواسطة برنامج الاحصائي (SPSS)، وقد توصل البحث إلى استنتاجات عدة منها أن نظام الفاتورة الالكترونية المركزية يعد أداة فعالة لتعزيز الشفافية والكفاءة في النظام الضريبي على الرغم من التحديات المحتملة، فضلاً عن أن تبني هذه المنظومة سيؤدي إلى تحسين تحديد الوعاء الضريبي وتقليل التهرب الضريبي وتحفيز الاقتصاد الرسمي يتطلب النجاح في هذا المجال تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والشركات لتوفير البيئة التقنية والقانونية المناسبة، وهناك امكانية للدوائر الضريبية أن تبني منظومة الفاتورة الالكترونية والعمل عليها في تطوير عملية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين. وقد أوصى البحث على ضرورة نشر ثقافة الالتزام الطوعي بالانضمام لمنظومة الفاتورة الالكترونية وتضمين الفاتورة الالكترونية وبرنامج محاسبية أخرى إلى مناهج الدراسية في اقسام المحاسبة للكليات والمعاهد واجراء الدورات التدريبية والندوات للمجتمع الضريبي والعاملين الفنيين على التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية في الدوائر الضريبية.

الكلمات المفتاحية: أنظمة الفاتورة الالكترونية المركزية، وعاء الضريبي، ضريبة الدخل.

المقدمة

تتسارع الحكومات حول العالم في ظل العصر الرقمي إلى تبني التقنيات المتقدمة لغرض تحسين إدارة الموارد المالية وفضلاً عن مكافحة حالات التهرب الضريبي، وتعد منظومة الفاتورة الالكترونية المركزية كأحد أهم هذه التقنيات والتي تساعد الدوائر الضريبية من متابعة جميع المعاملات بين الوحدات الاقتصادية بعضها البعض، وذلك من خلال تبادل بيانات الفواتير لحظياً بصيغة رقمية وهذه المنظومة ستساعد في التحول الرقمي للتعاملات التجارية والتعامل بأحدث الأساليب التقنية، وإن هذه المنظومة لا تسهم فقط في تحسين كفاءة الإجراءات المحاسبية، وتلعب أيضاً دوراً محورياً في تحديد الوعاء الضريبي بدقة وشفافية.

وإن تحديد الوعاء الضريبي هو أهم مرحلة التي تستند إليه السلطات المالية في احتساب مبلغ الضريبة المستحقة على المكلفين بدفع الضريبة سواء كانوا أشخاص طبيعيين (أفراد) أو أشخاص معنويين والمتمثلة بالشركات وبصورة أكثر دقة وشفافية وذلك في ظل التحول من الأساليب التقليدية المتبعة في الوقت الحاضر إلى اللجوء العمل من خلال استخدام منظومة الفاتورة الالكترونية المركزية لكونها توفر سجلاً إلكترونياً متكاملًا ومحدثاً لجميع المعاملات المالية، مما يسهل على السلطات

الوصول إلى بيانات دقيقة وفورية، ومما سبق سنستعرض أهمية تبني العمل وفق منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية والتغييرات الجوهرية سوف تحدث في تحديد الوعاء الضريبي وبصورة أكثر شفافية فضلاً عن مكافحة أو تقليل حالات التهرب الضريبي، وكذلك تؤدي إلى بناء الثقة بين السلطة المالية ومختلف المكلفين.

المحور الأول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث:** تعاني دوائر ضريبة الدخل مشكلة حصول على معلومات مالية صحيحة لكي تعتمد عليها لاحتساب ضريبة دخل عادلة للوحدات الاقتصادية بسبب عدم تقديم المعلومات الحقيقية تعبر عن وضعها الحقيقي وذلك بهدف تسديد ضريبة دخل أقل من المستحق عليهم، تتوفر منظومة فاتورة الكترونية معلومات الكلية لتلك الوحدات عن التعامل الوحدات الاقتصادية من عمليات البيع والشراء وخدمات أخرى مع الأطراف المعنية (الموردين، والعلاء)، وعليه يمكن طرح مشكلة البحث من خلال الأسئلة البحثية الآتية:

أ. هل تمتلك الدوائر الضريبية إمكانية تبني منظومة الفاتورة الإلكترونية والعمل عليها في تطوير عملية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين؟
ب. هل هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي؟

2. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع ذاته، وتتخلص في النقاط الآتية:
أ. التهرب الضريبي أصبح ظاهرة شائعة أو على الأقل قد تكون هكذا، لذلك يلقي البحث النظر على هذه الظاهرة والتعرف على أسبابها والعوامل المساعدة على انتشارها ووضع الحلول التي تؤدي إلى الحد منها.

ب. يساعد هذا البحث على تغيير وتفكير مفتشي ومخمني ضريبة الدخل تجاه منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية.

ج. يساعد أيضاً في توفير المعلومات بخصوص المعاملات التي حدثت في تلك الوحدات والحصول على معلومات عن المواد والبضائع التي تتاجر والخدمات المقدمة من قبل الوحدات الاقتصادية.

3. **أهداف البحث:** تحقق البحث أهدافها من خلال الهدفين الرئيسيين هما:
أ. **الأهداف العلمية:** تتمثل الأهمية العلمية لهذا البحث في التأصيل العلمي لموضوع منظومة الفاتورة الإلكترونية، لأهمية هذا الموضوع في الفكر المحاسبي.

ب. **الأهداف العملية:**

❖ تسليط الضوء على إمكانية منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية في تحديد وعاء والتحاسب الضريبي ومن ثم في حد من انتشار ظاهرة التهرب الضريبي.

❖ إبراز أهم التحديات التي تواجه موظفي دائرة ضريبة الدخل في كشف التهرب الضريبي في الوحدات الاقتصادية.

❖ تبني نظام الفاتورة الإلكترونية المركزية كأحد أنظمة التكنولوجيا الحديثة التي يمكن استخدامها من قبل السلطة الضريبية بهدف الوصول إلى وعاء الضريبي عادل للمكلفين مما يسهم في زيادة الإيرادات.

4. **فرضية البحث:** لقد اعتمد الباحثون في اجابتهن على مشكلة البحث وتحقيق أهدافها على الفرضيات الآتية:

أ. لا تمتلك الدوائر الضريبية إمكانية تبني منظومة الفاتورة الالكترونية والعمل عليها في تطوير عملية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين.

ب. ليس هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.

5. حدود وعينة البحث

أ. الحدود الزمنية: جرى الجهد الميداني خلال السنة (2024)

ب. الحدود المكانية: يقتصر البحث على إقليم كردستان العراق - مدينة أربيل.

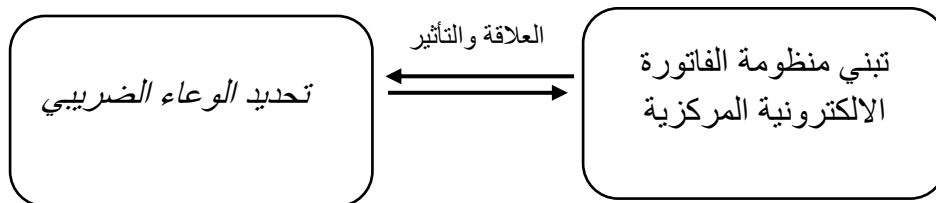
ج. عينة البحث: تتكون عينة البحث على أساتذة الجامعة، المهنيين في مجال المحاسبة والموظفين والمخمنين العاملين في دوائر ضريبة الدخل في مدينة أربيل.

6. منهج البحث: بغرض اغناء البحث وانجازه بشقيه النظري والميداني والوصول إلى أهداف البحث والتحقق من فرضيته، فقد اعتمد على ما يأتي:

- الجانب النظري: اتبع الباحثون المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على (الكتب والدوريات والأطاريح والرسائل الجامعية والشبكة العنكبوتية "الانترنت" والمتعلقة بموضوع البحث.

- الجانب الميداني: تم اعتماد المنهج التحليلي في الجانب العملي منه من خلال توزيع استمارة الاستبانة وتحليل النتائج من خلال الاعتماد على البرامج الإحصائية (SPSS) بوصفها أحد تطبيقات الحاسب الآلي المناسبة التي تستخدم لتحليل البيانات.

7. مخطط البحث: تنبع بناء فكرة مخطط البحث من خلال تحديد مشكلة البحث وأهدافه وأهميته في الواقع وأيضاً استفادوا الباحثون من خلال الاطلاع والمراجعة إلى الأدبيات والدراسات المتعلقة بموضوع الفاتورة الالكترونية والوعاء الضريبي وذلك بهدف بناء مخطط البحث، ويعد الشكل الآتي مخطط البحث وتناول العلاقات والتأثيرات الموجودة بين متغيرات البحث وكما مبين في الشكل رقم (1) ما يأتي:



شكل (1): مخطط البحث

المصدر: من اعداد الباحثون.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للفاتورة الالكترونية

أولاً. مفهوم وتعريف الفاتورة الإلكترونية: انتشرت الفاتورة الالكترونية في السنوات الأخيرة في المعاملات التجارية واتجهت كثير من الوحدات الاقتصادية للاستفادة من استخدامها وذلك بهدف الحصول على معلومات أكثر دقة، تعد الفاتورة الالكترونية إجراء الهدف الرئيسي منها هي تحويل الفواتير الورقية والإشعارات الدائنة والمدينة المرتبطة بالفواتير المصدرة إلى عملية الكترونية تسمح بإصدار ومعالجة وتبادل الفواتير والإشعارات الدائنة والمدينة في شكل إلكتروني منظم بين البائع والمشتري. كذلك هناك آراء حول مفهوم وتعريف الفاتورة الالكترونية من قبل المهتمين بهذا الموضوع، فيما يأتي بعض التعريفات الواردة:

- ❖ عرف (Lee, 2016: 6) إن الفاتورة الإلكترونية تعد مستنداً تجارياً يتم إصدارها من قبل البائع إلى العميل متضمناً المعلومات حول السعر والكمية والشروط المتفق عليها والمبلغ الضريبة المستحق والمعلومات الأخرى المتعلقة بالمعاملة التجارية.
- ❖ ويرى (عبد الباقي، 2022: 236) إن الفاتورة الإلكترونية هي مستند رقمي يتم فيه إثبات المعاملات التجارية بين البائع والمشتري ويتم إصدارها من قبل البائع وإرسالها إلى المشتري من خلال خدمة الفاتورة الإلكترونية.
- ❖ وقد عرفت هيئة الزكاة والضرائب والجمارك الفاتورة الإلكترونية السعودية على أنها: " الفاتورة التي يتم إصدارها في شكل الكتروني منظم وحفظها داخل نظام إلكتروني وتحتوي على متطلبات الضرورية للفاتورة، ولا تعد الفاتورة المكتوبة بخط اليد أو المصورة بماسح ضوئي الفاتورة الإلكترونية." (<https://zatca.gov.sa>)
- ❖ وهناك من يعرفها على أنها "منظومة يتم استخدام فيها أدوات تكنولوجية حديثة لتقوم بعملية معالجة الإجراءات الخاصة بعمل الفواتير رقمية الكترونية، وذلك لتوفير السرعة والدقة في تبادل البيانات والمعلومات الضريبية وحفظ السجلات التجارية بين الشركات والمصدرين والمستوردين." (<https://ecpa-eg.com>)
- ❖ وعليه يمكن للباحثين تعريف الفاتورة الإلكترونية بأنها مستند رقمي يتم إصدارها بشكل الكتروني والتي تعد كمستند دليل ثبوتي لحدوث المعاملة المالية بين البائع والمشتري.
- ثانياً. أهمية الفاتورة الإلكترونية:** يمكن تلخيص أهمية الفاتورة الإلكترونية بالنقاط الآتية: (<https://dexef.com>)
1. تساعد على تقليل الجهد وتوفير الوقت في إصدار الفواتير.
 2. تساعد على تقليل فرص الأخطاء وتقديم بيانات دقيقة وشفافة.
 3. التماثل الضريبي والتي يمكن تحقيقها من خلال توفير توثيق البيانات.
 4. تحمي البيانات الفاتورة من التلاعب وذلك باستخدام أدوات وتقنيات التشفير.
 5. تساعد على التحقق في عملية تحاسب الضريبي بشكل فوري من قبل الدوائر الضريبية.
- ثالثاً. أهداف الفاتورة الإلكترونية للفاتورة الإلكترونية أهداف متعددة كما يأتي:** (زيدان، 2023: 24)
1. تعمل على التحول الرقمي للمعاملات بأحدث الأساليب التقنية ويمكن من خلالها التحقق من صحة البيانات الفاتورة ومحتوياتها.
 2. تساعد في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي وتحديد حجمه الفعلي وحثه على الدخول في الاقتصاد الرسمي.
 3. تساعد في تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الضريبية بين الشركات العاملة في السوق.
 4. تحديد المعاملات المشتركة بين الوحدات الاقتصادية وتساعد على كشف المعاملات الوهمية.
 5. تساعد في تسهيل وتسريع العمليات والإجراءات الضريبية.
- رابعاً. فوائد تطبيق الفاتورة الإلكترونية:** للفاتورة الإلكترونية فوائد عديدة لكل من الأشخاص الخاضعين للائحة الفاتورة الإلكترونية وللاقتصاد الوطني ككل، ومن أهم تلك الفوائد نذكر ما يأتي:
- (www.zatca.gov.sa) و(<https://liyam.cloud>) و(www.piflow.net)
1. تعزيز أجواء المنافسة العادلة وحماية المستهلك من خلال توفير آلية موحدة لتوثيق وتدقيق الفواتير.
 2. تحارب الاقتصاد الخفي.

3. تساعد في وضع الحد من إخفاء بعض المعاملات التجارية من خلال زيادة المتطلبات المتعلقة بمتابعة الفواتير والاحتفاظ بالبيانات.
 4. إثراء تجربة المستهلك ورقمنة علاقة المستهلك مع المورد.
 5. زيادة نسبة الامتثال بالالتزامات الضريبية من خلال تعزيز التحقق من معاملات تجاريه.
 6. سرعة وسهولة إصدار وإرسال الفاتورة الالكترونية.
 7. دقة وحدود الأخطاء البشرية في العالم الالكتروني.
 8. تساعد في تقليل كلفة الطباعة والنقل وصيانة الفواتير الورقية.
 9. تقلل استهلاك الورق وتوفر حماية البيئة في العالم الالكتروني.
 10. تزداد الشفافية وتساعد في مكافحة التهرب الضريبي.
 11. تساعد على تحسين العلاقات مع العملاء وازدياد ولائهم في العالم الالكتروني.
- خامساً. مكونات الفاتورة الالكترونية:** تتضمن منظومة الفاتورة الالكترونية على العديد من البيانات كباقي أنظمة أخرى لكي تصبح نظام الكتروني ناجح، وتحتوي الفاتورة الالكترونية على معلومات مهمة والتي تشمل (رقم مسلسل الفريد للفاتورة أو غير مكررة، تاريخ الاصدار اسم الشركة المصدر للفاتورة، رقم التسجيل، العنوان، المنتج أو الخدمة، السعر، القيمة، اجمالي الفاتورة، الخصومات التوقيع الالكتروني) والمعلومات المتعلقة بالمشتري (الاسم، رقم التسجيل، العنوان) والاكواد المفروضة من مصلحة الضرائب للسلع والخدمات. (<https://aliphia.com>)
- سادساً. أنواع الفواتير الالكترونية:** هناك نوعان رئيسيان من الفواتير الالكترونية، وقد تختلف حسب الاحتياجات والمتطلبات التي تطلبها كل نوع من الأعمال، ويحتوي تلك الفواتير على المعلومات والبيانات اللازمة ويجب أن تنظم وفق المعايير والمتطلبات المحددة، وهذين النوعين من الفواتير هي: (www.piflow.net)
1. **الفاتورة الالكترونية العادية:** هي وثيقة يتم إصدارها غالباً من وحدة اقتصادية إلى وحدة أخرى، حيث تحتوي على أهم العناصر للفاتورة ويتم تسجيل العمليات التجارية بشكل مفصل فيها.
 2. **الفاتورة الالكترونية المبسطة:** هي الفاتورة التي تصدر غالباً من الوحدة الاقتصادية إلى الفرد، ويحتوي هذا النوع من الفاتورة على العناصر الرئيسية للفاتورة ويتم استخدامها في حالات معينة.
- سابعاً. المتطلبات التقنية لتطوير الفاتورة الالكترونية:** عندما ترغب أي وحدة سواء كانت في القطاع خاص أو العام التبنّي نظام الفاتورة الالكترونية لابد أن تأخذ بنظر الاعتبار المتطلبات الأساسية الفنية لتطوير المشروع: (www.clickup.com)
1. إمكانية توفير أجهزة وأنظمة التشغيل للعمل على النظام.
 2. وجود مبرمجين أصحاب كفاءة عالية وقدرات متعددة فضلاً عن وجود برامج ملائمة لغرض استخدامها في مجال تطوير النظام.
 3. وجود شبكة افتراضية خاصة (VPN) للوصول الآمن إلى شبكة ومواردها.
 4. وجود أنظمة التخزين السحابية وإدارة المستندات.
 5. بروتوكولات التشفير للأمان.
 6. اتصال إنترنت عالي السرعة لدعم ومشاركة الملفات وما إلى ذلك.
 7. برنامج تحكم عن البعد لدعم تكنولوجيا المعلومات لاستكشاف المشكلات على أجهزة الموظفين وإصلاحها.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي للوعاء الضريبي

أولاً. مفهوم وتعريف الوعاء الضريبي: يتم تعريف الوعاء الضريبي على أنه المبلغ الإجمالي للدخل الخاضع للضريبة من قبل السلطة الضريبية عادة ما يتم فرض الضريبة من قبل الحكومة على المكلفين ويتم استخدام وعاء الضريبة للتمكن من حساب الالتزامات الضريبية (www.almoahasabah.com)، ويتم تعريفه أيضاً بأنه المبلغ من المال تجبئها الدولة من الأفراد بدون مقابل لتحقيق أهداف عدة منها اقتصادية، اجتماعية وسياسية (مشكور وآخرون، 2014: 20) وقد عرف الوعاء الضريبي بأنه المال أو الشيء الذي تفرض عليه الضريبة ويكون خاضعاً لها (www.mohamah.net)، الوعاء الضريبي هو الموضوع أو المادة التي تفرض عليها الضريبة، أي المادة الخاضعة للضريبة أو المجال الخاضع للضريبة سواء كان نشاطاً أو سلعة أو عملاً، أي أن الوعاء الضريبي يعني العنصر الاقتصادي الذي يخضع للضريبة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. (بسباس ورنان، 2013: 7)، يعرف وعاء الضريبة بأنه المادة التي ستتخذ أساساً لفرض الضريبة، وغالباً ما تحمل الضريبة اسم وعائها فالضريبة التي تفرض على الدخل تسمى ضريبة الدخل، وكذلك الحال بالنسبة لضريبة العقارات والضريبة على الاستهلاك". (الكفيف، 2016: 3)

ويمكن للباحثين تعريف الوعاء الضريبي بأنه المفهوم الذي يمثل قاعدة أو أساس فرض الضريبة التي يتم على أساسها حساب مقدار الضريبة المستحقة على المكلف سواء كان فرداً أو شركة. يتكون الوعاء الضريبي من جميع الدخل أو الممتلكات التي تعتبر خاضعة للضريبة وفقاً للقوانين والأنظمة الضريبية السارية للبلد.

ثانياً. أنواع الوعاء الضريبي: تختلف الأوعية الضريبية حسب نوع الضريبة: (www.etqanlawfirm-sa.com)

أ. ضريبة الدخل للأفراد: الدخل الإجمالي السنوي (الدخل الأساسي والحقوق الأخرى) بعد خصم بعض الاستقطاعات المسموح بها (المخصصات ومشاركة في ضمان اجتماعي مثلاً).

ب. ضريبة الدخل للشركات: الدخل الصافي بعد خصم جميع المصروفات المسموح بها، مثل: تكاليف الإنتاج، رواتب وأجور الموظفين والعاملين والإيجارات وغيرها من المصروفات المعترفة من قبل الدوائر الضريبية.

ج. ضريبة القيمة المضافة (VAT): ضريبة القيمة المضافة هي مبلغ يتم احتسابها من قيمة السلع والخدمات التي يتم بيعها أو تقديمها.

د. ضريبة الجمارك: المبلغ المأخوذ في الجمارك للسلع المستوردة، والتي تتضمن: القيمة الفعلية للسلع، مصروفات الشحن والرسوم الجمركية والتأمين.

هـ. ضريبة الزكاة: هي ضريبة تفرض على الذهب والأموال النقدية والفضة عندما توصل إلى نصاباً معيناً مثل (المواشي والزروع والثمار)

ثالثاً. طرق تقدير الدخل الخاضع للضريبة: إن عملية الوصول إلى العناصر أو المادة الخاضعة للضريبة ليس سهلاً، إذ تحتاج القدرة على تحديدها بشكل دقيق، وهناك طرق عدة تم طرحها لتحديد الوعاء الضريبي من العلماء، هناك تحديد وعاء الضريبة بطريقة المباشرة من قبل

السلطات الضريبية او يمكن الاعتماد على اقرار الأفراد عن أنفسهم أو عن أفراد الآخرين (لواج وآخرون، 2021: 76)، ويمكن بيان طرق تقدير الوعاء الضريبي كما يأتي:

1. **التقدير بواسطة الإدارة الضريبية (التقدير غير المباشر):** بموجب هذه الطريقة يتم تقدير العناصر الخاضعة للضريبة بناءً على أحد المؤشرات الآتية:

أ. **تقدير على أساس المظاهر الخارجية:** تستند هذه الطريقة في تقدير قيمة الوعاء الضريبي على أساس عدداً من المظاهر الخارجية مثل إيرادات الإيجارات، عدد الموظفين والعمال، عدد السيارات، سكن الممول وغيرها، أي بمعنى آخر تحدد الوعاء على مظاهر خاصة التي يحددها القانون، وفقاً لهذه الطريقة، يتم تحصيل الضريبة ليس على العنصر الخاضع للضريبة، ولكن في الواقع على الشكل المرئي لدافعي الضرائب (رمضان، 2002: 12).

ب. **التقدير الجزافي:** وفي هذه الطريقة تقوم الإدارة بمقارنة الأوعية الضريبية بناءً على الأدلة والقرائن التي يمكن توقعها وتحديدتها بموجب القانون. في هذه الحالة، نواجه مشكلة تقييم عشوائياً (التقدير الجزافي القانوني). أي أن تكون بصورة اتفاقية بين المكلف من جهة والإدارة الضريبية من جهة أخرى. (قاشي، 2015: 16).

ج. **التقدير الإداري:** وفق هذه الطريقة يحق للسلطة المالية (الضريبية) بأخذ الصلاحيات الكافية من المشرع الضريبي من أجل الحصول على الأدلة الكافية لكي يتمكن من خلالها الوصول إلى الوعاء الضريبي وذلك من خلال فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية للمكلف، وغالباً تلجأ السلطة المالية وتلجأ السلطة المالية على هذه الطريقة في حالة امتناع المكلف عن تقديم تصريح واضح أو في حالة وجود غش في إقراره الضريبي المقدم. (لواج وآخرون، 2021: 77).

2. **التقدير بواسطة الإقرارات (التقدير المباشر):** بموجب هذه الطريقة يتم تحديد الوعاء الضريبي من قبل المكلف نفسه وذلك عن طريق تقديم بيانات تفصيلية عن إيراداتها وذكر البنود التفصيلية لمصروفاتها ثم تحديد الدخل الخاضع للضريبة. ولكن هذا لا يمنع السلطة الضريبية بعمل مراجعة البيانات ومحتويات التصريح المقدمة من قبل المكلف. وتتضمن هذه الطريقة أسلوبين:

أ. **التقدير بواسطة اقرار من المكلف:** ويقصد به الإقرار الضريبي الذي يتم إعداده وتقديمه من قبل الممول أو المكلف والذي يصرح فيه عن ثروته ودخله والأنشطة التي قام بها خلال الفترة المعد عنها الإقرار وحسن نية للممول لها دور مع احتفاظ السلطة الضريبية بحق الرقابة والتدقيق للتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بالإقرار (رمضان، 2002: 13).

ب. **الإقرار من قبل الغير:** بموجب هذه الطريقة يوسط شخص آخر غير مكلف بالضريبة يقوم بتقديم التصريح الضريبي للشخص المكلف إلى السلطة الضريبية وبشرط أن تكون علاقة قانونية تجمع وترتبط بين المكلف والشخص الوسيط المقدم للإقرار، (عجلان، 2006: 7) مثلاً صاحب شركة يقدم إقرار بكشوف وأجور عماله، والشركة التي تقدم إقراراً عن الأرباح الموزعة على المساهمين.

المحور الثالث: الجانب الميداني للبحث

أولاً. **الإحصاء الوصفي واختبارات جودة البيانات:** يتناول هذا المبحث التحليل الإحصائي لعينة من الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والموظفين في دوائر ضريبة الدخل – إقليم كردستان العراق – مدينة أربيل والتي بلغت (110) استمارة استرد منها (106) استمارة وكانت (104)

استمارة منها صالحة للتحليل من خلال البرنامج الإحصائي الجاهز SPSS، وتم استخدام الأدوات الإحصائية الآتية:

- مقياس ليكرت الخماسي ومتوسطه الافتراضي.
- الوسط الحسابي، درجة الاتفاق والانحراف المعياري.
- اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة.
- معامل ارتباط بيرسون.
- اختبار الانحدار.

❖ **متغيرات الاستبانة:** احتوت قائمة الاستقصاء على مجموعة من الأسئلة التي يمكن من خلالها قياس العناصر المعبرة عن متغيرات البحث، وقد استهلت الباحثون قائمة الاستقصاء بنبذة مختصرة عن موضوع البحث والهدف منه.

تتكون كل قائمة استقصاء من قسمين، الأول يحتوي على بيانات شخصية منها التحصيل الدراسي، فئة التحصيل، التخصص العلمي الدقيق وسنوات الخبرة. أما القسم الثاني الثاني يشتمل على أسئلة الاستقصاء والتي تمثلت 17 أسئلة مقسمة على 3 محاور، يتم من خلالها اختبار فروض البحث. وتم تصميم أسئلة استمارة الاستبانة بحيث يتم تحويل إجابات المشاركين إلى قيم كمية على مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتضمن الخيارات الآتية: (منخفضة جداً، منخفضة، متوسطة، عالية، عالية جداً).

❖ **إختبار الثبات الداخلي للإستبانة (الإتساق):** يعد ثبات المقياس من أهم العوامل التي تؤثر على موثوقية نتائج الاستبانة. يقصد بثبات المقياس استقراره وعدم تناقضه مع نفسه، أي إعطاؤه نفس النتائج عند تطبيقه على نفس العينة في ظروف متشابهة. ولتقييم ثبات المقياس، تُستخدم طرق إحصائية مختلفة، من أشهرها معامل ألفا لكرنباخ (Cronbach's Alpha). يأخذ هذا المعامل قيماً تتراوح بين الصفر والواحد. فإذا لم يكن هناك ثبات في الإجابات على فقرات الاستبانة فإن قيمة المعامل تكون مساوية للصفر أو أقل من (0.60)، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام تكون قيمة المعامل تساوي الواحد وعلى العموم يكون هناك ثبات إذا كانت قيمة المعامل أكبر من (0.60). وتم حساب معامل الارتباط لكل محور من المحورين في جدول الأدنى. والجدول رقم (1) يوضح قيم معاملات كرونباخ ألفا لكل متغير وبعد على انفراد وللمقياس ككل.

جدول (1): اختبار كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة

فقرات الاستمارة	معامل كرونباخ ألفا	عدد الفقرات
إمكانية الدوائر الضريبية في تبني أنظمة الفاتورة الالكترونية	0.884	6
الفاتورة الالكترونية المركزية	0.630	6
الوعاء الضريبي	0.748	5

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الإحصائي
يوضح الجدول رقم (1) أن معامل الثبات كرونباخ ألفا لكل فقرات الاستمارة لأداة القياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات لأنها كانت أكبر أو تساوي 63% علماً أن الحد الأدنى المقبول للقياس

هو أكبر من 60% ومن ثم يعني هنالك اتساق داخلي لأسئلة متغيرات الاستبانة وأبعادها وفقرات الاستبانة بشكل عام. وهذا يعطي للباحثين ثقة في ثبات وصدق قائمة الاستقصاء ومن ثم مصداقية للنائج المستخرجة منها.

الوصف الإحصائي للخصائص الشخصية: يمكن تمثيل الخصائص الشخصية للمبحوثين الذين شملهم الاستطلاع كما يأتي:

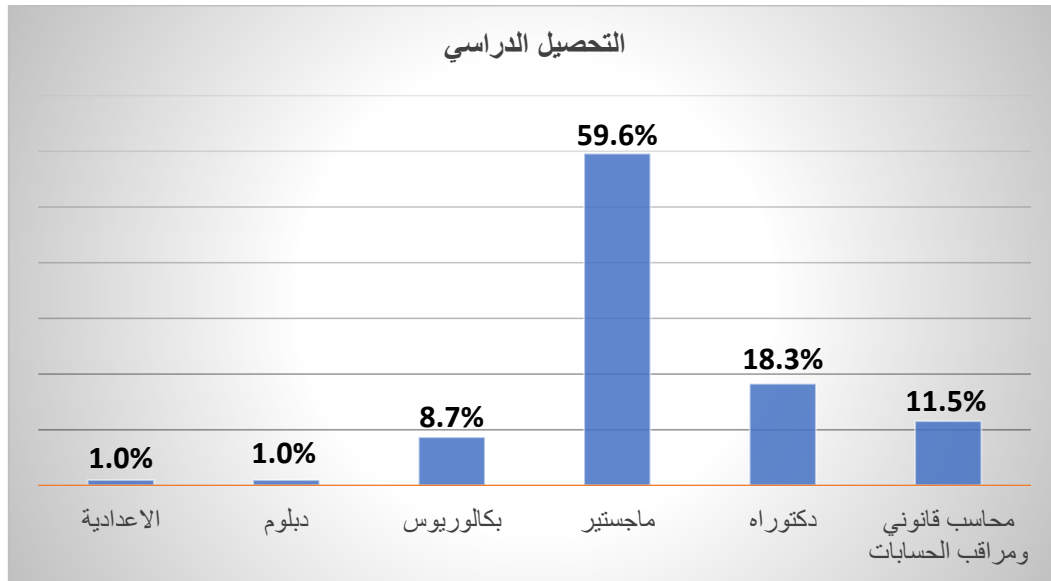
1. **التحصيل الدراسي:** شملت العينة مشاركين من مستويات تعليمية متنوعة، كما هو موضح في الجدول رقم (2) والشكل رقم (2):

جدول (2): التوزيع التكراري حسب التحصيل الدراسي

الفئات	التكرار	النسبة
الاعدادية	1	1.0%
دبلوم	1	0.96%
بكالوريوس	9	8.65%
ماجستير	62	59.62%
دكتوراه	19	18.27%
محاسب قانوني ومراقب الحسابات	12	11.54%
المجموع	104	100%

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

يُقدم الجدول المرفق توزيع التحصيل الدراسي للعينة التي يتضح منها أن حملة الماجستير تهيمن على العينة إذ يشكلون 59.6% من المشاركين. يأتي حملة الدكتوراه في المرتبة الثانية بنسبة 18.3%. فيما يشكل المحاسبين القانونيين ومراقبي الحسابات حوالي 11.5% من العينة. أما حملة البكالوريوس فيشكلون 8.7% من العينة. ونسبة ضئيلة من المشاركين حاصلون على دبلوم (1%) أو شهادة الثانوية العامة (1%).



شكل (2): الأعمدة البيانية لنسب التحصيل الدراسي

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

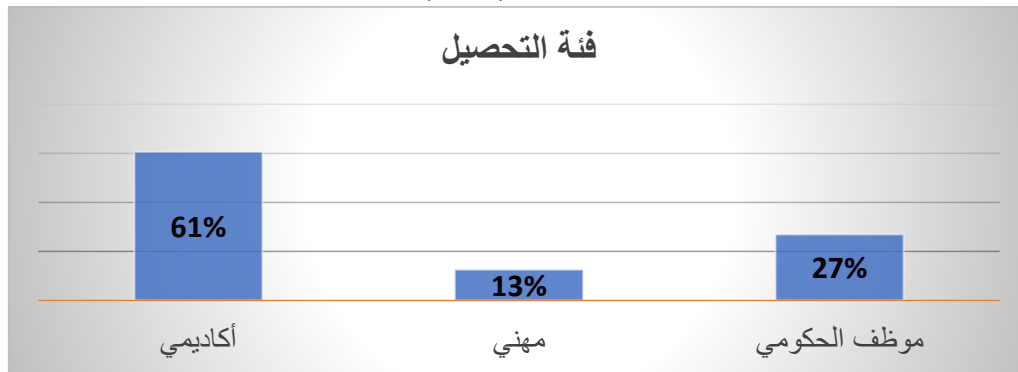
2. فئة التحصيل: شملت العينة مشاركين من لفئات التحصيل متنوعة، كما هو موضح في الجدول رقم (3) والشكل رقم (3):

جدول (3): التوزيع التكراري حسب فئة التحصيل

الفئات	التكرار	النسبة
أكاديمي	63	61 %
مهني	13	12 %
موظف الحكومي	28	27 %
المجموع	104	100%

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

يُظهر من خلال الجدول المرفق توزيع فئة التحصيل للعينة التي يهيمن الأكاديميون على العينة، حيث يشكلون 61% من المشاركين. يأتي الموظفون في المرتبة الثانية بنسبة 27%. ونسبة ضئيلة من المشاركين من أصحاب المهن الأخرى (12%).



شكل (3): الاعمدة البيانية لنسب فئة التحصيل

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

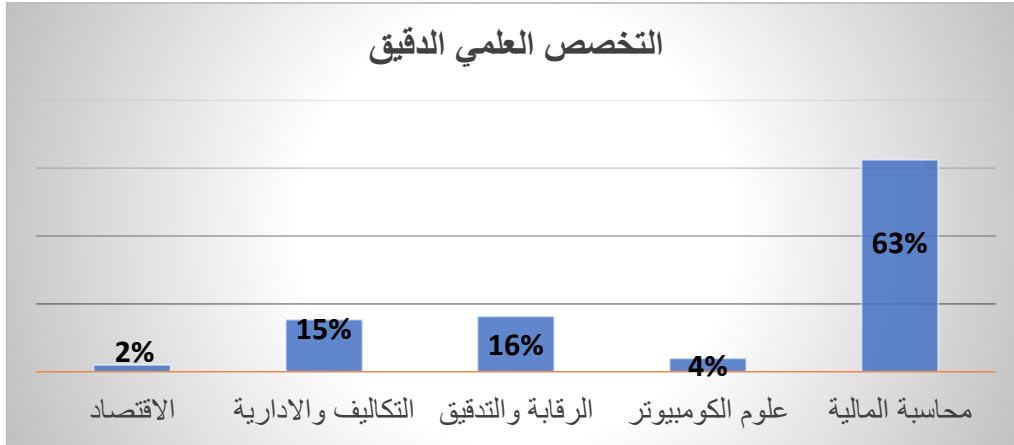
3. التخصص العلمي الدقيق: توزعت تخصصات المشاركين في العينة على مختلف المجالات العلمية الدقيقة، كما هو مبين في الجدول رقم (4) والشكل رقم (4):

جدول (4): التوزيع التكراري حسب التخصص العلمي الدقيق

الفئات	التكرار	النسبة
الاقتصاد	2	2 %
التكاليف والادارية	16	15 %
الرقابة والتدقيق	17	16 %
علوم الكمبيوتر	4	4 %
محاسبة المالية	65	63 %
المجموع	104	100%

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي

يُقدم الجدول المرفق توزيع التخصص العلمي الدقيق للعينة التي يهيمن تخصص "محاسبة مالية" على العينة، حيث يشكل 63% من المشاركين. فيما يأتي تخصص "الرقابة والتدقيق" في المرتبة الثانية بنسبة 16%. أما تخصص "التكاليف والإدارية" فيشكل 15% من العينة. ونسبة ضئيلة من المشاركين حاصلون على تخصصات أخرى، مثل الاقتصاد (2%)، وعلوم الكمبيوتر (4%).



شكل (4): الأعمدة البيانية لنسب التخصص العلمي الدقيق

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

4. سنوات الخبرة: توزعت تخصصات المشاركين في العينة على سنوات الخبرة المختلفة، كما هو مبين

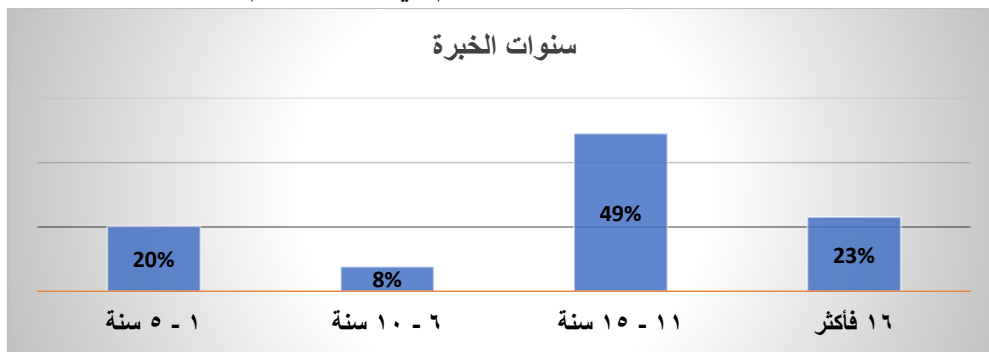
في الجدول رقم (5) والشكل رقم (5):

جدول (5): التوزيع التكراري حسب عدد سنوات الخبرة

النسبة	التكرار	الفئات
20%	21	1 - 5 سنة
8%	8	6 - 10 سنة
49%	51	11 - 15 سنة
23%	24	16 فأكثر
100%	104	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي

تُشير نتائج التحليل في الجدول رقم (5) أن العينة تتمتع بخبرة واسعة في مجال المحاسبة والضرائب، حيث إن غالبية المشاركين (72%) لديهم خبرة 11 سنة أو أكثر. يُمكن تفسير هيمنة فئة "11 - 15 سنة" و"16 فأكثر" بطبيعة عمل الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة والضرائب، حيث تتطلب هذه المهن تراكم الخبرة والمعرفة على مدار سنوات. تواجد فئة "6 - 10 سنة" يُعزز خبرة العينة في مجال المحاسبة والضرائب. ونسبة ضئيلة من المشاركين حاصلون على خبرة أقل من 5 سنوات، مما قد يُشير إلى أن هؤلاء المشاركين هم في بداية حياتهم المهنية.



شكل (5): الأعمدة البيانية لنسب عدد سنوات الخبرة

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

- ثانياً. تحليل محاور وفرضيات البحث: قام الباحثون بإجراء تحليل لمحاور البحث، لمعرفة واقع هذه المحاور عند مجتمع البحث، وفيما يأتي نتائج تحليل محاور وفرضيات البحث من خلال الآتي:
1. لا تمتلك الدوائر الضريبية إمكانية تبني منظومة الفاتورة الإلكترونية والعمل عليها في تطوير عملية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين.
 2. ليس هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.
- الفرضية الأولى:** لا تمتلك الدوائر الضريبية إمكانية تبني منظومة الفاتورة الإلكترونية والعمل عليها في تطوير عملية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين.
- للتعرف على استجابات أفراد عينة البحث حول إمكانية الدوائر الضريبية في تبني أنظمة الفاتورة الإلكترونية، فقد تم إيجاد قيمة اختبار t للعينة الواحدة، والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لكل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور، حيث تبين أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات يساوي 3.8، والوزن النسبي يساوي 77%، وقيمة اختبار (t) تساوي 11.02 وقيمة الاحتمالية وهي أقل من 0.05، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للمحور إمكانية الدوائر الضريبية في تبني أنظمة الفاتورة الإلكترونية، قد زاد عن درجة متوسطة وهي 3 وهذا يدل على أن هناك تأييداً كبيراً لتبني منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية من قبل المشاركين في البحث في اقليم كوردستان محافظة أربيل والنتائج موضحة في الجدول رقم (6).

جدول (6): إمكانية الدوائر الضريبية في تبني أنظمة الفاتورة الإلكترونية

نسبة الاتفاق	p- value	t- value	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	إمكانية الدوائر الضريبية في تبني أنظمة الفاتورة الإلكترونية
80%	0.00	13.4	0.8	4.0	يوجد هناك خبراء والمبرمجين يمكن الاعتماد عليها لتطوير نظام الفاتورة الإلكترونية وإجراء التعديل والتحديث وتكييفها وفقاً لما يحتاج إليه الدوائر الضريبية.
82%	0.00	11.8	0.9	4.1	لدى الدوائر الضريبية إمكانية توفير الأجهزة وأنظمة التشغيل والبرمجيات أخرى لاستعمالها في تبني نظام الفاتورة الإلكترونية.
78%	0.00	8.7	1.0	3.9	إمكانية توفير أنظمة التخزين السحابية وإدارة المستندات بشكل مؤمن.
78%	0.00	8.9	1.0	3.9	إمكانية توفير الاتصال بالإنترنت عالية السرعة ومشاركة الملفات بين الأطراف المعنية وبروتوكولات التشفير للحفاظ على مكونات النظام.

نسبة الاتفاق	p-value	t-value	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	إمكانية الدوائر الضريبية في تبني أنظمة الفاتورة الإلكترونية
73%	0.00	6.5	1.1	3.7	تعد الدوائر الضريبية مؤهلة حالياً للعمل بنظام تحاسب الكتروني من حيث يوجد استعداد نفسي لدى للموظفين لتقبل التغير.
69%	0.00	5.0	1.0	3.5	تعد الدوائر الضريبية مؤهلة حالياً للعمل بنظام الفاتورة الإلكترونية وتحاسب الكتروني من حيث يمتلك الموظفون مهارات استخدام الحاسوب وبرمجياته.
77%	0.00	11.02	0.77	3.8	بشكل عام

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (6) أظهرت النتائج تقييمات إيجابية عالية لجميع معايير التقييم، حيث تراوحت النسب المئوية بين 73% و 82%. من الجدير بالذكر أن أعلى تقييم حصل عليه معيار "وجود خبراء ومبرمجين" (80%)، بينما حصل معيار "مهارات الموظفين في استخدام الحاسوب" على أدنى تقييم (69%). قد يُشير ذلك إلى وجود حاجة إلى برامج تدريبية لرفع مهارات الموظفين في مجال استخدام الحاسوب والبرمجيات.

الفرضية الثانية: ليس هناك علاقة وتأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.

الفرضية الفرعية الأولى: ليس هناك علاقة ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.

❖ **فرضية العدم (H_0):** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية وتحديد الوعاء الضريبي للمكلفين.

❖ **الفرضية البديلة (H_1):** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية وتحديد الوعاء الضريبي للمكلفين.

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ قيمة معامل الارتباط (0.561) تُشير إلى وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة بين منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية وتحديد الوعاء الضريبي. معنى ذلك هو أن تطبيق منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية يُساهم في تحسين دقة وفعالية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين. وهذا يدعم الفرضية البديلة (H_1) التي تُشير إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين منظومة الفاتورة الإلكترونية المركزية وتحديد الوعاء الضريبي. بمستوى المعنوي ($p\text{-value} < 0.001$) يُشير إلى أن هناك احتمالاً ضئيلاً (0.1%) أن تكون هذه العلاقة ناتجة عن الصدفة. وبعبارة أخرى، هناك أدلة كافية لرفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة.

جدول (7): معامل الارتباط بين الفاتورة الإلكترونية المركزية والوعاء الضريبي

مستوى المعنوي	معامل الارتباط	العلاقة بين الفاتورة الإلكترونية المركزية والوعاء الضريبي
0.001	.5610	

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

الفرضية الفرعية الثانية: ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.

فرضية العدم (H_0): لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.

الفرضية البديلة (H_1): يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي.

منظومة الفاتورة الالكترونية المركزية تمثل المتغير المستقل في حين يمثل الوعاء الضريبي المتغير التابع وعلى هذا الأساس سيتم اختبار الفرضية من خلال تقدير الانحدار الخطي بسيط (Simple Linear Regression) ومعامل التحديد واختباراتهم تحت مستوى المعنوية (0.05). ولخصت النتائج في الجدول أدناه:

جدول (8): نماذج تأثير متغير مستقل على متغير تابع

المتغير التابع: الوعاء الضريبي	معاملات الانحدار	قيم-t	قيم-p	F	قيمة-p	معامل التحديد
القيمة الثابتة	1.59	4.11	0.00	46.845	0.00	0.315
الفاتورة الإلكترونية المركزية	0.63	6.84	0.00			

المصدر: من اعداد الباحثون استنادا على نتائج التحليل الاحصائي.

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ نموذج الانحدار ذو دلالة إحصائية، كما يتضح من إحصائية F (46.845) والقيمة p المرتبطة بها (0.000). وهذا يدل على أن هناك العلاقة بين المتغير المستقل (الفاتورة الالكترونية المركزية) والمتغير التابع (الوعاء الضريبي).

ويشير معامل التحديد (R^2) إلى أن 31.5% من التباين في الوعاء الضريبي للمكلفين يمكن تفسيره من خلال منظومة الفاتورة الالكترونية المركزية. معنى ذلك أن منظومة الفاتورة الالكترونية المركزية تساهم بشكل كبير في تفسير التباين في الوعاء الضريبي للمكلفين.

وقد قيمة معامل الانحدار (الفاتورة الالكترونية المركزية): يقيس هذا المتغير مدى تأثيرها في تحديد الوعاء الضريبي. ويشير معامل الانحدار 0.63، ويعني ذلك أنه كلما تحسن الفاتورة الالكترونية المركزية بمقدار وحدة واحدة يتحسن مستوى الوعاء الضريبي بمقدار 0.63 وحدة. تشير قيمة t البالغة 6.84 والقيمة p البالغة 0.000 إلى أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية، مما يعني وجود دليل قوي على أن الفاتورة الالكترونية المركزية يؤثر بشكل إيجابي على الوعاء الضريبي. وفقاً للنتائج، تم رفض الفرضية العدم (H_0) التي تقول "لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية على تحديد الوعاء الضريبي والتحاسب الضريبي".

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: تم توصل البحث إلى الاستنتاجات عدة من خلال الجانب النظري والعملية أهمهما ما يأتي:

1. لازالت اجراءات التحاسب الضريبي تعاني من فقرها إلى تقنية الحاسوب وعلى الأخص فيما يخص الجباية الضريبية.
2. افتقار الدوائر العامة للضرائب إلى قسم لنظم المعلومات الضريبية، لأهمية الموضوع تكون واجباته تخطيط وتصميم هذه النظم.

3. للفاتورة الالكترونية اهداف عدة منها تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة بين الشركات العاملة في السوق وتحديد التعاملات المشتركة بين الشركات وكشف التعاملات الوهمية وتسهيل وتسريع الإجراءات الضريبية.
 4. للفاتورة الالكترونية فوائد عدة منها زيادة الامتثال بالالتزامات الضريبية من قبل الوحدات الاقتصادية وسرعة وسهولة في اعداد واصدار وارسال الفاتورة الالكترونية وأيضاً دقة وحدود الاخطاء في العالم الالكتروني.
 5. إن تبني هذه المنظومة سيؤدي إلى تحسين تحديد الوعاء الضريبي وتقليل التهرب الضريبي وتحفيز الاقتصاد الرسمي. يتطلب النجاح في هذا المجال تعاوناً وثيقاً بين الحكومة والشركات لتوفير البيئة التقنية والقانونية المناسبة.
 6. هناك امكانية للدوائر الضريبية في تبني منظومة الفاتورة الالكترونية والعمل عليها في تطوير عملية تحديد الوعاء الضريبي للمكلفين.
 7. هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية في تحديد الوعاء والتحاسب الضريبي وفقاً للنتائج، بمعنى قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية العدم (H_0) التي تقول "لا توجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمنظومة الفاتورة الالكترونية المركزية على تحديد الوعاء الضريبي والتحاسب الضريبي".
- ثانياً. التوصيات:** لقد توصل البحث إلى توصيات عدة استناداً إلى الاستنتاجات، وكما يأتي:
1. ضرورة تبني الفاتورة الالكترونية المركزية وإلزام الوحدات الاقتصادية بإدخال البيانات التجارية كافة بالتفصيل لأنه يؤدي إلى تحديد وعاء الضريبي للمكلفين بشكل أكثر عدالة من قبل الدوائر الضريبية.
 2. ضرورة اجراء الدورات أو برامج تدريبية لرفع مهارات موظفي دائرة الضريبية في مجال استخدام الحاسوب والبرمجيات.
 3. ضرورة تضمين الفاتورة الالكترونية وبرنامج محاسبية أخرى إلى مناهج الدراسية في اقسام المحاسبة للكلليات والمعاهد.
 4. ضرورة اجراء الدورات التدريبية والندوات للمجتمع الضريبي والعاملين الفنيين على التعامل مع منظومة الفاتورة الالكترونية.
 5. ضرورة نشر ثقافة الالتزام الطوعي بالانضمام لمنظومة الفاتورة الالكترونية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. عبد الباقي، حسين سيد حسن، 2022، "العوامل المؤثرة على رضا الممولين عن منظومة الفاتورة الالكترونية في مصر – دراسة ميدانية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، العدد الثالث، المجلد السادس، سبتمبر 2022، ص 227-278.
2. عجلان، العياشي، 2006، "ترشيد النظام الجبائي الجزائري في مجال الوعاء والتحصيل"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
3. لواج، عبد الرحيم، بوزيان، فيصل، حمياني، وليد، 2021، "دور التدقيق الجبائي في الكشف عن الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلفين بالضريبة - دراسة حالة ملف جبائي خاضع للتدقيق المحاسبي"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية المجلد 05 / العدد: 01، ص 71-88

4. مشكور، سعود جايد، البعاج، قاسم محمد، الكرعاني، نجم عبد العليوي، 2014، "المحاسبة الضريبية - أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق"، الطبعة الأولى، مطبعة دار الضياء - حي عدن، النجف الأشرف، العراق.
 5. بسباس، أحمد ورنان، مختار، 2013، "أهمية المراجعة الجبائية في تحديد الوعاء الضريبي الحقيقي للمكلف"، الملتقى الوطني الرابع حول (تأهيل مهنة التدقيق لمواجهة الأزمات المالية والمشاكل المحاسبية المعاصرة للمؤسسات)، يومي 20 و21 نوفمبر، جامعة الأغواط، الجزائر.
 6. الكفيف، فاتح، 2016، "أساليب ربط الضريبة وضمانات تحصيلها"، مجلة التنمية البشرية، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة البليدة 2، الجزائر، ص 109-120.
 7. رمضان، اسماعيل خليل اسماعيل، 2002، "المحاسبة الضريبية"، دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، بغداد، العراق.
 8. زيدان، عاطف عبد العال، 2023، "المبسوط في الفاتورة الإلكترونية والإيصال الإلكتروني وإجراءاتها العملية"، دار محمود للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
 9. يوسف قاشي، "واقع النظام الضريبي الجزائري وسبل تفعيله"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Lee, Hyung Chul, 2016, Can Electronic Tax Invoicing Improve Tax Compliance? A Case Study of the Republic of Korea's Electronic Tax Invoicing for Value-Added Tax, Equitable Growth, Finance and Institutions Global Practice Group March.

ثالثاً. الانترنت:

1. www.liyam.cloud
2. www.zatca.gov.sa
3. <https://ecpa-eg.com>
4. <https://dexef.com>
5. www.piflow.net
6. <https://aliphia.com>
7. www.clickup.com
8. www.almohasabah.com
9. www.mohamah.net
10. www.etqanlawfirm-sa.com

الملحق (1): أسماء الخبراء والمحكمين لصدق الاستبانة وصلاحياتها

ت	الاسم الثلاثي	اللقب العملي	الاختصاص	مكان العمل
1.	أ.م.د. جرجيس مصطفى خضر	استاذ مساعد	محاسبة	جامعة صلاح الدين/ كلية الادارة والاقتصاد
2.	أ.م. جيوار احمد سالار	استاذ مساعد	محاسبة	جامعة صلاح الدين/ كلية الادارة والاقتصاد
3.	أ.م. شيرزاد احمد مصطفى	استاذ مساعد	محاسبة	جامعة صلاح الدين/ كلية الادارة والاقتصاد
4.	أ.م. عمر ابراهيم محمد	استاذ مساعد	محاسبة	جامعة صلاح الدين/ كلية الادارة والاقتصاد
5.	أ.م. رفز محمد صالح	استاذ مساعد	احصاء	جامعة اربيل التقنية/ معهد اربيل التقنى الادارى